

الرقم: 1153 / ص.خ  
التاريخ: 2010/04/02

توضيح صادر عن إدارة السوق حول ممارسة حق الأفضلية في الاكتتاب لمساهمي الشركة  
عند زيادة رأس المال عن طريق الاكتتاب  
ووفقاً لنشرة الإصدار المعتمدة من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

أصدر المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية التوضيح التالي:

بمناسبة قيام بعض المصارف الخاصة حالياً بعملية زيادة رأس المال عن طريق الاكتتاب العام، وحرصاً من إدارة السوق على توضيح أهمية ممارسة مساهمي الشركة لحقهم القانوني في الاكتتاب على أسهم زيادة رأس المال حتى لا يلحق بهم الغبن نتيجة عدم اكتنائهم وبخاصة عندما تصدر أسهم الزيادة بالقيمة الاسمية رأينا من المفيد أن نوضح ذلك بمثال عملي يتعلق بالمصرف الدولي للتجارة والتمويل، الذي يقوم حالياً بإجراءات زيادة رأس المال من 3 مليار ل.س إلى 5/ مليار ل.س عن طريق طرح 4/ مليون سهم بقيمة اسمية 500/ ل.س خلال الفترة الواقعة بين 2010/04/18 والمنتهاية في 2010/05/06.

أولاً – المساهمون الذين يحق لهم الاكتتاب في أسهم الزيادة:

يحق لمساهمي الشركة الواردة أسماؤهم في سجل المساهمين بنهاية يوم الخميس الواقع في 2010/04/08، في الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال، وبالتالي فإن المساهم الذي باع أسهمه قبل هذا التاريخ يفقد حقه في الاكتتاب في أسهم الزيادة من خلال ممارسة حق الأفضلية في الاكتتاب، أما بقية المساهمين فيحق لهم الاكتتاب بأسهم الزيادة بنسبة ما يمتلكون من أسهم أي أن كل مساهم يمتلك بنهاية تاريخ 2010/04/08، ثلاثة أسهم يحق له أن يكتب بسهمين فقط من أسهم زيادة رأس المال أي بنسبة 66,67% من الأسهم التي يمتلكها قبل الزيادة.

ثانياً – مدى تأثير قيمة السهم السوقية بعملية الزيادة:

تتأثر قيمة السهم السوقية - نتيجة عملية الزيادة وفقاً للقيمة الاسمية للسهم - بسبب اختلاف القيمة السوقية للسهم، والتي بلغت بتاريخ 2010/03/30 قيمةً وقدرها 1658/ ل.س، ولذلك تقوم إدارة السوق في أول جلسة تداول تلي تاريخ 2010/04/08، والتي ستكون بتاريخ 2010/04/12 بتعديل السعر المرجعي كما يلي:

إذا افترضنا أن السعر السوقي للسهم بنهاية جلسة 2010/04/08 هو /1658/ ل.س فإن القيمة السوقية الكلية لأسهم المصرف بتاريخ أول جلسة تداول أي بتاريخ 2010/04/12، سوق تصبح كما يلي:

- قيمة الأسهم السوقية قبل زيادة رأس المال  
 $9,948,000,000 = 1658 * 6$  مليون سهم
- قيمة أسهم الزيادة بالقيمة الاسمية  
 $2,000,000,000 = 500 * 4$  مليون سهم
- مجموع القيمة السوقية لكامل الأسهم بعد الزيادة  
11,948,000,000
- القيمة السوقية للسهم الواحد =  
 $11,948,000,000 / 10$  مليون سهم = 1194,8 ل.س

وبالتالي سوف يتم تعديل السعر المرجعي من 1658 ل.س، (إذا افترضنا إنه لم يتغير حتى تاريخ 2010/04/08 إلى 1194,8 ل.س)، مما يلحق الغين بالمساهمين القدام بما يعادل (463,2) ل.س أي (1658 - 1194,8).

#### ثالثاً - تلافي أثر هذا الانخفاض في السعر نتيجة الزيادة على مساهمي الشركة:

أجاز قانون الشركات لمساهمي الشركة بالاكتمال بأسهم الزيادة ككل بنسبة ما يمتلك من أسهم، وبذلك يتم ضمان حقوق المساهمين، فإذا افترضنا أن مساهماً يمتلك /30/ سهماً قبل الزيادة فيحق له أن يكتب بـ /20/ سهماً من أسهم زيادة رأس المال، ولن تتأثر حقوقه في هذه الحالة نتيجة التعديل كما يتضح مما يلي:

- القيمة السوقية لـ 30 سهم التي يمتلكها =  
 $30 * 1658 = 49740$  ل.س
- ثمن إصدار الـ 20 سهم التي يحق له  
الاكتمال عليها بالقيمة الاسمية =  
 $20 * 500 = 10,000$  ل.س
- قيمة الـ 50 سهم التي أصبح يمتلكها  
القيمة السوقية للسهم الواحد بعد الزيادة =  
 $50 * 59740 = 2,987,000$  ل.س

وبالتالي لن يلحق أي غبن لهذا المساهم الذي مارس حقه في الأفضلية في الاكتتاب. أما إذا لم يمارس حقه في الاكتتاب فإن القيمة السوقية لأسهمه التي يمتلكها والبالغة  $30/$  سهم، سوف تنخفض قيمتها إلى مبلغ 35844 ل.س (30 سهم \* 1194,8) ل.س بدءاً من جلسة تداول 2010/04/12 وهي أول جلسة تلي تاريخ 2010/04/08.

رابعاً: بالنسبة لمساهمي الشركة الذين لا تتوفر لديهم السيولة للاكتتاب على أسهم زيادة رأس المال:  
وبهدف المحافظة على حقوقهم يمكنهم إتباع إحدى هاتين الطريقتين:

- أ- بيع جزء من أسهمهم لغاية جلسة 2010/04/08 بالسعر السوقى قبل التعديل والاحتفاظ بباقي الأسهم التي تضمن لهم حق ممارسة الأفضلية في الاكتتاب، فإذا كان المساهم يمتلك  $30/$  سهم فيحق له الاكتتاب ب  $20/$  سهم أي عليه أن يؤمن سيولة بمبلغ  $10,000/$  ل.س وفي حال عدم وجود السيولة لديه ، يمكنه بيع  $6/$  أسهم بسعر السوق الذي يبلغ حالياً  $1658/$  (  $6 * 1658 = 9948$  ل.س، وبالتالي تنخفض ملكيته من  $30/$  سهم إلى  $24/$  سهم كما ينخفض حقه في الاكتتاب من  $20/$  سهم إلى  $16/$  سهم والتي يبلغ سعر إصدارها  $8000/$  ل.س، ويستطيع تسديد قيمتها من ثمن بيع  $6/$  أسهم كما ذكرنا أعلاه، وبالتالي فإن حقوقه في الشركة لن تتأثر كما سيتضح أدناه.
- إن الأسهم التي باعها حصل على قيمتها الحقيقية بتاريخ البيع.
- إن ما بقي من أسهم وهي  $24/$  سهم أعطته الحق في الاكتتاب ب  $16/$  سهم فتكون القيمة كما يلي:
- قيمة ما يمتلك قبل الزيادة :  $24$  سهم \*  $1658 = 39792$  ل.س
- قيمة ما سيكتتب به :  $16 * 500 = 8000$  ل.س
- المجموع :  $40$  سهم  $47792$  ل.س
- متوسط قيمة السهم بعد الزيادة  $1194.80/$  ل.س وهي نفس السعر المرجعي.

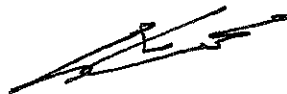
ب- إذا لم يتمكن المساهم لسبب أو لآخر من بيع جزء من أسهمه قبل تاريخ 2010/04/08 أي قبل تعديل السعر المرجعي فيحق له بيع ما يريد من أسهم بعد تعديل السعر المرجعي ( بنهاية جلسة 2010/04/08) أي بداية جلسة (2010/04/12) بسعر  $1194.80/$  ل.س لأن اسمه قد ورد في سجل

المساهمين الذين يحق لهم ممارسة حق الأفضلية في الاكتتاب، ولو باع كامل أسهمه بعد تعديل السعر، لان الأفضلية تتاح للمساهمين المسجلين بالمصرف لنهاية يوم الخميس في 2010/04/08 وبالتالي يقوم ببيع جزء من أسهمه لتوفير السيولة اللازمة لممارسة حقه في الاكتتاب بأسهم زيادة رأس المال، وبعبارة موجزة يحق لمساهمي الشركة الواردة أسماءهم لغاية نهاية 2010/04/08 في سجل المساهمين ممارسة حق الأفضلية في الاكتتاب حتى لو باعوا كل ما يمتلكون من أسهم بعد هذا التاريخ، علماً بأن مدة ممارسة حق الأفضلية في الاكتتاب بما يتناسب مع عدد الأسهم التي يمتلكها المساهم بموجب نشرة الاكتتاب تبدأ بتاريخ 2010/04/18 وتنتهي بتاريخ 2010/04/27 وبالتالي فإن من حق المساهم بدءاً من جلسة 2010/04/12 ولغاية الجلسة التي تسبق 2010/04/27، أن يبيع جزء من أسهمه لتوفير السيولة اللازمة لتغطية عملية الاكتتاب مع احتفاظه بنفس النسبة التي يحق له الاكتتاب بموجبها حتى نهاية جلسة 2010/04/08.

إن إدارة السوق تدرك تماماً أن معظم المساهمين في كافة الشركات المساهمة يدركون أهمية ممارسة حق الأفضلية في الاكتتاب ضماناً لحقوقهم، ولكن الخشية من عدم معرفة البعض بنتائج عدم ممارستهم لهذا الحق، مما دفع إدارة السوق إلى نشر هذا التوضيح وخاصةً بالنسبة للمساهمين الذين يمتلكون عدداً ضئيلاً من الأسهم والتي تبلغ نسبتهم في بعض الشركات أكثر من 75% من عدد المساهمين.

وإن إدارة السوق على استعداد دائم للإجابة على أي استفسار بهذا الخصوص، ونأمل من وسائل الإعلام نشر هذا الإيضاح في الصحف المحلية، بهدف تعريف المساهمين بضرورة الاستفادة من حق الأفضلية في الاكتتاب في زيادة رأس المال ضماناً لحقوقهم.

المدير التنفيذي

  
الدكتور محمد الجليلاني